Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

خصوصية قرارات التمويل الحكومية وانعكاسها في الاداء المالي/ دراسة حالة في مديرية مجاري محافظة ديالى

أ.د. عبد السلام لفتة سعيد
جامعة بغداد / العراق
D.abdalsalam58@yahoo.com.
+9647714038637

الباحث/ محمد عبد المجيد عبد الامير
مديرية مجاري محافظة ديالى
Mohammedalsadi1973@gmail.com.+9647700159088

Received :18/8/2019 **Accepted:3/11/2019** **Published : April / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

يهدف البحث الى دراسة مدى امكانية تأثير قرارات التمويل الحكومية على الاداء المالي لمديرية مجاري محافظة ديالى. وقد إنطلقت مشكلة البحث من الواقع المالي للمديرية المبحوثة، وجمعت البيانات من الشعب المالية، التخطيط والمتابعة، التنفيذ، ومهندسي دوائر المهندس المقيم، كما وتم الاستعانة بـ (القوائم المالية، الوثائق الرسمية، والمقابلات الشخصية).وسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: بيان مدى تأثير قرارات التمويل الحكومية على الاداء المالي. استخدام الاساليب العلمية في تقدير احتياجاتها المالية من خلال الميزانية التقديرية السنوية. استخدام التحليل المالي لتقييم اداء المديرية، لغرض الوقوف على الوضع المالي للمديرية مجال البحث. واعتمد البحث أدوات التحليل المالي وهي مجموعة من النسب المالية، التي من خلالها سيتم تقييم قرارات التمويل التي تم اتخاذها من قبل المديرية مجال البحث، وخلال الخمس سنوات الممتدة ما بين (2014-2018). كما وأعتمد البحث الى الأساليب الاحصائية كمعامل الارتباط بيرسون والاختبار T والانحدار الخطي البسيط. وخلص البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: اختلفت علاقات الارتباط والتأثير بين قرارات التمويل والاداء المالي، فالبعض توجد فيها علاقة ذات دلالة معنوية، والبعض الاخر لا توجد. قلة التخصيصات الحكومية. ضعف في ايرادات النشاط الخدمي.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ قرارات التمويل الحكومية

*البحث مستل من رسالة (خصوصية القرارات المالية الحكومية وانعكاسها في الاداء المالي/ دراسة حالة)

المقدمة

إن قرارات التمويل الحكومية التي تتخذها المنظمات الحكومية الغير هادفة للربح، لها خصوصية في عملية اتخاذها، مما جعل لهذا البحث اهمية في توضيح هذه القرارات المالية، التي تم توضيحها في الإطارين النظري والعملي. ولما لهذه القرارات للمنظمات الحكومية من اهمية في حياة المواطنين والمجتمع ككل في توفير الخدمات المتعلقة بالبيئة الصحية الملائمة للعيش الكريم. أن مستوى الاداء الحكومي مبني على مدى نجاح أو فشل القرارات المالية ومنها قرارات التمويل التي تتخذها المنظمة الخدمية. وإن اي خلل في الادارة المالية سوف يؤدي الى تدني مستوى الاداء المالي، وبالتالي عدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية للمجتمع. وكذلك للبحث اهمية في بيان الكيفية التي تتخذ فيها قرارات التمويل. وما هي الاسس العلمية التي ينبغي اتباعها في تقدير الاحتياجات، والتحليل المالي لفصول الحسابات، لمعرفة الوضع المالي الذي تقف عليه المديرية مجال البحث، والقدرة على التنبؤ بالاتجاه المستقبلي فيما يخص الايرادات. وتم تقسيم البحث الى اربعة محاور رئيسة هي: المحور الاول ويتضمن : المبحث الاول المنهجية وبعض الدراسات السابقة، والمحور الثاني الاطار النظري . والمحور الثالث تضمن الاطار العملي، والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات وأخيراً المصادر. المنهجية وبعض الدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

أ. مشكلة البحث وتساؤلاته :

تتبلور مشكلة البحث في عدم وضوح خصوصية قرارات التمويل لمديرية مجاري محافظة ديالى، كونها من المنظمات الحكومية (الخدمية) غير الهادفة للربح، وبكونها تتميز وتختلف قراراتها التمويلية عن قرارات تمويل الوحدات الحكومية الاخرى، من حيث خصوصية قرارات التمويل، ومصادر ايراداتها.

وتتمحور مشكلة البحث في بيان الكيفية التي تتم فيها عملية اتخاذ القرارات التمويلية من قبل الادارة المالية للمديرية مجال البحث ، ومن هنا يمكن ان تثار مشكلة البحث الرئيسية بالآتي: (ماهي خصوصية قرارات التمويل لمديرية مجاري محافظة ديالى، وما هي انعكاسات تلك الخصوصية على أدائها المالي). وعلى هذا النحو تمت صياغة مشكلة البحث من خلال طرح مجموعة من التساؤلات المهمة وكما يأتي:-

- ما هي قرارات التمويل المتخذة في مديرية مجاري محافظة ديالى وأنواعها ؟
- ما هي الخصوصية التي تتميز بها قرارات التمويل لمديرية مجاري محافظة ديالى ؟
- ما هو مستوى الاداء المالي لمديرية مجاري ديالى؟
- هل تنعكس قرارات التمويل على مستوى الاداء المالي لمديرية مجاري ديالى؟

ب. اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في كونه يدرس قرارات التمويل للوحدات الحكومية، وما لها من اهمية كبيرة للمنظمة المبحوثة في توفير الموارد المالية للمديرية مجال البحث، كما تنبع هذه الاهمية من خلال توجيه هذه الاموال للانفاق الحكومي على الاستخدامات للبرامج والانشطة لتوفير الخدمات للمواطنين، وان اي خلل في اداء الادارة المالية في قرارات التمويل المتخذة سوف يؤدي بالنتيجة الى انخفاض مستوى الاداء للمنظمة الخدمية ككل. وايضاً للبحث اهمية كبيرة في السعي لتوضيح قرارات التمويل التي تتخذها المديرية المبحوثة، ومعرفة مدى السير بخطوات صحيحة باتجاه تحقيق اهدافها، والمحاولة الجادة لحل المشاكل المالية التي تعاني منها الادارة المالية.

جـ. اهداف البحث

استناداً الى المشاكل التي تم ذكرها آنفاً، فان هذا البحث يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف :-

- الوقوف على قرارات التمويل المتخذة في مديرية مجاري محافظة ديالى.
- التعرف على خصوصية قرارات التمويل لمديرية مجاري محافظة ديالى.
- بيان الارتباط والتأثير لقرارات التمويل التي تتخذها مديرية مجاري محافظة ديالى في أدائها المالي.

د. الاساليب المالية والاحصائية

من اجل الوصول الى حلول مناسبة لمشكلة البحث بالإضافة الى التوصل للنتائج، سوف يتم اعتماد ادوات التحليل الآتية، ولسلسلة زمنية لخمسة سنوات تمتد من (2014-2018).

1. ادوات التحليل المالي : لغرض تحليل قرارات التمويل تم التحليل المالي للواقع الفعلي، التحليل الافقي، التحليل العمودي.

2. النسب المالية : لتحليل الاداء المالي للمديرية مجال البحث. تم اعتماد نسبة الإيراد الفعلي الى الايراد المقدر، نسب التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي، اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص، الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي)
3. ادوات التحليل الاحصائي (المقاييس الاحصائية الوصفية) : استخدم الباحث اساليب احصائية متعددة، للوصول الى نتائج العلاقة بين كل من المتغيرين الرئيسين (قرارات التمويل، الاداء المالي) باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) والاختبار التائي لمعامل الارتباط. واستخدام الانحدار الخطي البسيط . ومن خلال برنامج SPSS .

د. فرضيات البحث

تنطلق الفرضيات عادة لمحاولة حل مشكلة البحث وسيتم وضع فرضيتين رئيستين وتتفرع منها خمسة فرضيات فرعية، وكما موضح على النحو الاتي :-

1. الفرضية الاولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل والاداء المالي. وتتفرع الفرضية الرئيسة الى الفرضيات الفرعية الآتية :
   - توجد علاقة ارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
   - توجد علاقة ارتباط بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات.
   - توجد علاقة ارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي.
   - توجد علاقة ارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر.
   - توجد علاقة ارتباط بين قرارات التمويل ونسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي.
2. الفرضية الثانية : توجد علاقة تأثير بين قرارات التمويل والاداء المالي. وتتفرع الفرضية الرئيسة الى الفرضيات الفرعية الآتية:
   - توجد علاقة تأثير بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
   - توجد علاقة تأثير بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات.
   - توجد علاقة تأثير بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي.
   - توجد علاقة تأثير بين قرارات التمويل ونسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر.
   - توجد علاقة تأثير بين قرارات التمويل ونسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي.

ثانياً: بعض الدراسات السابقة

1. دراسة أحمد 2008

عنوان الدراسة	تقويم كفاءة استخدام التخصيصات المالية في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح
مشكلة البحث	ان الاساس التقليدي في تخطيط واعداد وتنفيذ موازنة الدولة لم يعد مناسباً لأستخدام التخصيصات المالية في الوحدات الحكومية غيد الهادفة للربح، وذلك للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الحاضر والمستقبل. وبسبب ان الوحدات الحكومية هي وحدات ذات تمويل مركزي.
اهداف الدراسة	• تقييم كفاءة استخدام التخصيصات المالية المقدمة وكذلك اجراء عملية التقييم لعملية الصرف والاجراءات التي يتم بها صرف هذه التخصيصات. • ضرورة تحديث وتطوير اسس تخطيط واعداد وتنفيذ الموازنة في الوحدات الحكومية الخدمية، بما يحقق كفاءتها وفاعليتها في الاستخدام الامثل للموارد المتاحة. • التقييم الكلي لأداء هذه الوحدات باعتباره مؤشر مهم لتقييم اداء القطاع أو الوزارة ذات الاختصاص.
مجتمع وعينة الدراسة	مستشفى فاطمة الزهراء (ع) التعليمي للنسائية والاطفال
الادوات الاحصائية	• مؤشرات قياس التقويم الآتية: (الفاعلية ، الكفاءة ، الانتاجية) • مؤشرات تقويم الاداء.
اهم النتائج	• ان تقويم الاداء يبرز الوجه الحقيقي لأداء الوحدات العامة. • ان تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة يتم من خلال الاستفادة من التخصيصات المالية المرصدة للأنفاق. • هنالك عدم كفاءة في استخدام الموارد المتاحة بشكل عام. • ان مستوى الاداء المالي داخل المستشفى لم يكن جيداً.

2. دراسة النجدي 2017

عنوان الدراسة	ترشيد الموارد المالية وتأثيرها في اداء البلديات
مشكلة البحث	الاعتماد الكلي على التخصيص الحكومي لمواردها المالية وانخفاض التخصيصات المالية من الحكومة المركزية الى امانة بغداد أو الوزارة نتيجة انخفاض الايرادات الحكومية بشكل عام الى جانب انخفاض الايرادات الذاتية.
اهداف الدراسة	• دراسة واقع حال الموارد المالية للدوائر البلدية في امانة بغداد وبلديات محافظة بغداد وبيان مصادرها. • دراسة ترشيد النفقات البلدية وامكانية البحث عن مصادر بديلة لتعظيم الايرادات. • تحديد عوامل وسبل نجاح عملية ترشيد الموارد المالية لتطوير البلديات. • تسليط الضوء على امكانية وضع الحلول لمعالجة الازمة المالية التي تعاني منها البلديات.
مجتمع وعينة الدراسة	الدوائر البلدية لأمانة بغداد
الادوات الاحصائية	اعتماد نموج الانحدار الخطي وتحليل البيانات باستعمال برنامج خدمة البرامج الاحصائية SPSS لأختبار الفرضيات.
اهم النتائج	• ان الموارد المالية في البلديات محدودة وتتباين من سنة لأخرى لأسباب تتعلق بتذبذب المنح والتخصيصات المالية. • ان الترشيد يعني عدم ضغط النفقات انما استخدام الموارد المالية بأقل ما يمكن وعدم تبذيرها. • لم تعتمد الدوائر البلدية لأمانة بغداد وبلديات بغداد سياسة ترشيد الموارد المالية بمبادرة ذاتية منها. وانما كانت تقلل نفقاتها التشغيلية.

الجانب النظري

أولاً : المنظمات الحكومية وخصوصية العمل الحكومي :

أ. انواع المنظمات الحكومية :

يعرض الباحث انواع للمنظمات الحكومية، التي تنشؤها الدولة لغرض تقديم الخدمات العامة، لغرض اشباع حاجات المواطنين لهذه الخدمات، وكما يأتي (Bin Habtoor,2009:155-156)

1. الوحدات الحكومية، حيث تقسم الى اربعة انواع هي: وحدات تنفيذية: وهي التي تتولى مهمة التنفيذ المباشر والفعلي لوظيفة معينة كوزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة. وحدات معاونة: وهي التي تساعد النوع الاول في وظيفته، وذلك بتقديم الخدمات المختلفة له، وهي تضم ادارة عليا متخصصة، وهيئة ادارية كبيرة في الميدان المعين، مثل ميادين الشراء والتخزين، توزيع المنتجات، تدريب الافراد، والدراسات والبحوث. وحدات تنسيق: للتنسيق بين جهود الوحدات الاخرى بهدف تحقيق الصالح العام بأقل كلفة ومجهود. وحدات مركبة: وهي التي تقوم بالمهام الثلاث السابقة أي التنفيذ والمعاونة، والتنسيق(Bin Habtoor,2009:155-156)
2. الوحدات الاقتصادية: تشمل المنظمات التي تملكها الدولة كلياً أو جزئياً وتمارس النشاط الاقتصادي المتمثل في انتاج السلع وتقديم الخدمات وتمثل هذه الوحدات ما يسمى بقطاع الاعمال الحكومي (القطاع العام) الذي يُعد اداة الدولة في التدخل في مجالات النشاط الاقتصادي بالعقد الذي يتلائم مع النظام الاقتصادي واهداف الحكومة من انشاط هذا القطاع(Ahmed,2008:95).

ب. صفات المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح:

أما عن صفات المنظمات الحكومية أو الجهاز الحكومي، فهي كثيرة ومن الصعب حصرها جميعاً، وسيتم التركيز على تلك الصفات التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات المالية والاداء المالي الحكومي. ولذلك فان انشطة الوحدات الحكومية تتصف بما يلي:- لا توجد علاقة سببية بين الايرادات والمصروفات، كما هو الحال في الوحدات الاقتصادية التي تهدف للربح، فالموارد الحكومية مصدرها في اغلب الاحوال الميزانية العامة للدولة مثل الضرائب والرسوم والمنح واموال الدومين. وكذلك فان النفقات العامة لا ترتبط بالموارد العامة مثل الانفاق على الدفاع والامن القومي و الصحة والتعليم والصرف الصحي...الخ. ان اهتمام الوحدات الحكومية ينصب على الرقابة على تحصيل الموارد العامة من ناحية، وكذلك مدى الالتزام بالاعتمادات الواردة في الموازنة بالنسبة لأوجه الصرف. يتم تقدير النفقات العامة في البداية عند اعداد الموازنة العامة للدولة، ويلي ذلك وضع تقديرات الحكومة لتدبير الموارد العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة (Hammad,2011:43-44).

جـ. الصعوبات التي تواجهها المنظمات الحكومية وآلية تحسينها:

هناك بعض الصعوبات التي تواجهها المنظمات الحكومية وهي: طبيعة الخدمات الحكومية: إذ أنها خدمات يصعب إخضاعها للقياس الكمي. تعدد وتعارض الاهداف والاولويات: عادة ما يوجد للمنظمات الحكومية أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد فيه هدف محدد لكل منظمة خاصة، وبالتالي فان تعدد الاهداف في الوحدة الحكومية يزيد من صعوبة قياس الاداء، وذلك لعدم امكانية تحديد الوزن الذي يعطى لكل هدف من الاهداف المتعددة. غياب التحديد الدقيق لمهام الاجهزة الحكومية: ان عدم وضوح مهام كل وحدة يقود الى خلق الكثير من الصعوبات التي تؤدي الى التسبب في المسؤولية وغياب المساءلة. ونذكر منها ما يأتي:- التداخل الازدواجية والتضارب في اختصاصات الاجهزة الحكومية. غياب التنظيم السليم للأجهزة الحكومية، وعدم التوصيف الدقيق لواجباتها. الروتين في الاجهزة الحكومية: كنتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الاداء(Aljadba,2007:100). الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل: وتتمثل الصعوبات والاختلافات المتعلقة بعنصر العمل الآتي:- التضخم الوظيفي وسلبياته العديدة، من ازدواجية في المسؤولية الادارية وطول الاجراءات وخلق مستويات تنظيمية غير ضرورية. ازدواجية وتداخل الاختصاصات الوظيفية. خلق وظائف جديدة دون ان تصاحبها زيادة في عبء العمل الوظيفي. قياس الاداء المضلل، في ظل غياب الشفافية نجد ان الادارة تتبنى الازدواجية في القياس، فهناك قياس داخلي تعتمد الادارة فيه على الحقائق، وقياس خارجي تقدم الادارة فيه صورة غير واقعية لتضليل الرأي العام أو المستفيد من الخدمة(Ahmed,2008:131).

وهناك العديد من اوجه أو مسارات تحسين الاداء والانتاجية في القطاع الحكومي، ومن أجل تحقيق اداء افضل فلا بد مما يأتي :- تدعيم التوجه القائم على تنويع مصادر الدخل القومي، عن طريق تبني وزارة التخطيط وضع خطة وطنية مرحلية وآليات محددة لتنويع مصادر الدخل. اعادة النظر بسياسات الانفاق العام القائمة بهدف اعادة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة. تدعيم التوجه نحو ترشيد الانفاق العام عن طريق تشكيل فريق عالي المستوى من حيث الخبرات والتأهيل العلمي، لأجراء دراسة تهدف الى اعادة النظر بالسياسات المتبعة في تحديد اولويات الانفاق الحكومي. العمل على تحسين كفاءة وفاعلية اداء وانتاجية الاجهزة الحكومية، وتحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها للمستفيدين في كمها ونوعها وتوقيتها وأساليبها. دعم وتفعيل اجهزة القطاع الحكومي من التجارب الدولية في نظريات واساليب واجراءات التغيير والتطوير في الاداء والانتاجية، مثل تجربة تمكين العاملين، الهندرة، الهندسة القيمية، ادارة الجودة الشاملة، وتجربة التفوق المقارن. الاعتناء بإعادة التنظيم والهيكلة على المستوى الجزئي في كل جهاز حكومي بشكل مستمر، واعادة الهيكلة كل عشر الى خمس عشرة سنة، بهدف تحسين الاداء والانتاجية وتقوية الاقتصاد القومي. تدعيم التوجه نحو استخدام تقنية الحاسوب والانترنت في اجهزة القطاع الحكومي، واستثمارها في توصيل الخدمات العامة عبر ما يعرف بالحكومة الالكترونية(Al-Sakarneh,2009:133-135).

ثانياً : قرارات التمويل الحكومية :

تهدف هذه الفقرة الى التعرف على مضمون قرارات التمويل الحكومية من خلال التسلسل المعرفي والعلمي لها، من المفاهيم العامة للقرارات وماهيتها، وطبيعتها، ومفهوم القرار التمويلي، وكما يأتي :

أ. الادارة المالية والوظيفة المالية في المنظمات الحكومية

تم تعريف الإدارة المالية العامة من قبل معهد تشارترد للمالية العامة والمحاسبة (CIPFA) بأنه "النظام الذي يتم به تخطيط وإدارة وتوجيه موارد الإدارة المالية لتمكين والتأثير في تحقيق أهداف الخدمة العامة بكفاءة وفاعلية" (IFAC,2012:2) . وكذلك تعرف " بانها الوظيفة التي تنطوي على التنبؤ والتخطيط المالي واعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالتمويل والاستثمار والرقابة المالية" (Al-Ali,2013:19). وتعرف ايضا بانها تخطيط الحصول على الاموال وتوظيفها، وتنظم عملياتها وتحفيز العاملين مالياً، ورقابة الاداء المالي للمنظمة" (Al-Ardi,2013:34). وتعد الادارة المالية جزءاً لا يتجزأ من الادارة الشاملة للمنظمة، وتناط بها عادة مسؤولية ادارة امورها المالية بالتنسيق مع الوظائف الاخرى للأدارة، وأهم ما تتولاه الادارة المالية هو التخطيط لتوفير الاموال بالكميات الكافية في المواعيد المناسبة وبالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار المطلوب، بالاضافة الى تولي الرقابة على سلامة استخدامات الاموال من مصادرها الداخلية والخارجية (Al-Shawawra,2013:30). وتساعد الإدارة المالية على توفير المعلومات الأساسية لصانعي القرار وتقدم ضوابط تمنع إساءة الاستخدام أو تخلق حوافز لخدمة جيدة للجمهور. وتساعد الإدارة المالية القطاع الحكومي على جمع الأموال ، وتخصيص الأموال ، وإنفاق الأموال ، وموازنة تكاليف وفوائد برامج

معينة، وحساب الأموال، والإبلاغ عن كيفية إنفاق المال، والتخطيط لفترة طويلة (Graham,2011: 3). تعتبر الإدارة المالية العامة بالغة الأهمية لتحسين جودة نتائج الخدمات العامة. وهو يؤثر على كيفية استخدام التمويل لمعالجة الأولويات الوطنية والمحلية ، وتوافر الموارد للاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة المالية العامة الفعالة مهمة في صنع القرار. غالباً ما تستخدم المعلومات المالية الدقيقة كآلية لدعم القرارات وضمان تخصيص الموارد الفعال. (ACCA,2010: 2-3).عليه فان الادارة المالية يمكن عدها نظاماً واسعاً للمعلومات تستمد بياناته من بقية الفروع المحاسبية والادارية بغية تحقيق النتائج واتخاذ القرارات في ضوء تلك المعلومات (Al-Sayyah,2007:14).

أما الوظيفة المالية فتعرف " هي مجموعة من المهام والانشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والاقسام تهدف الى ادارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الامثل لها". يتميز القرار داخل المنظمة مهما كان شكله و أيا كان متخذه بأن له تأثيرات مالية، ويمكن تلخيص ادوار الوظيفة المالية كالآتي : ضمان التمويل لمختلف نشاطات المنظمة. وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية. مراقبة التدفقات النقدية وادارتها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي. دفع النفقات والمصاريف، وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الانشطة. مساعدة المدراء في الادارة العليا على وضع الخطط طويلة الاجل، وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط(Bin Sassi&Qureshi,2011:25-26). ويمكن تحديد اطار الوظائف المالية التي تقوم بها الادارة المالية بالتنبؤ والتخطيط المالي ، التنظيم المالي، الرقابة المالية، وتوفير المعلومات المالية لإتخاذ قرار التمويل وادارة الميزانية.

ب. المدير المالي في المنظمات الحكومية

المدير المالي هو الذي يدير شؤون الادارة المالية ويكون مهتماً في موضوعات اتخاذ القرارات الحاسمة للمنظمة التي ترتبط بالادارة المالية وفهم نظرياتها، ويقدم للادارة العليا صورة تحليلية ومفاهيم في صناعة القرارات بمهارة (Jaber,2018:34). وتختلف مسؤوليات المدير المالي من منظمة الى اخرى اعتماداً على ايراداتها، وطبيعة عملها، ومتطلبات التمويل والنوايا الاستراتيجية لفريق ادارتها العليا، لذلك تعددت وجهات نظر الباحثين حول مسؤوليات المدير المالي في المنظمة، فقد حدد (Steven) مجموعة من المسؤوليات هي (بناء انظمة رقابة يمكن الاعتماد عليها، وفهم وتخفيف المخاطر، تشجيع تحسينات الكفاءة، وتطوير وظائف المحاسبة والتمويل (Abdul Redha,2014:38-40). يهتم المديرون بالأداء العام للمنظمة. من المحتمل أن يهتم المديرون بمعلومات حول الجزء الخاص بهم من المنظمة وسيجدون المعلومات المحاسبية مفيدة بشكل خاص. يساعد ذلك المديرين على قياس فاعلية سياساته وقراراته ، وتحديد مدى استصواب تبني سياسات وإجراءات ووثائق جديدة لأصحابها لنتائج الجهود الإدارية حيث إن مسؤوليتهم الكلية تتمثل في التأكد من استخدام موارد المنظمة بكفاءة وفعالية (Angelique,2014: 13). إن مساءلة الموظفين والإدارة هي جانب من جوانب التوازن المالي ، يجب أن ترتبط المسؤولية بأولئك القادرين فعليًا على تحقيق الأهداف. وبدون الوعي والمشاركة الفعّالين لأولئك الذين ينفذون المهمة التنظيمية ، تتضاءل فائدة الميزانية (Blackboad,2011:2).

جـ. قرار التمويل الحكومي:

تواجه المنظمة في مراحل حياتها مشكلة اساسية تتمثل في التكيف مع المحيط المالي وايجاد التوليفة المناسبة لتشكيلة مصادر التمويل، وتختلف حدة ذلك حسب طبيعة النظام المالي ودرجة تطوره خاصة في وجود مصادر اموال فعالة تضمن للمنظمة تغطية الاحتياجات المالية (Bin Sassi & Qureshi,2011:258). غالبًا ما يكون من الممكن أن تتعاقد الحكومة مع حكومة أخرى أو مع مورد خاص لإنتاج بعض الخدمات التي ترغب الحكومة في دعمها لمواطنيها. ومن المأمول أن تقوم المنظمة الحكومية بذلك عندما تكون تكلفة توفير الخدمة بهذه الطريقة أقل من تكلفة إنتاجها داخل الشركة. وبطبيعة الحال ، لأن المتعاقد سوف يكون راغباً في إبرام مثل هذا العقد فقط إذا كان يتوقع تلقي فوائد صافية أيضاً ، فمن المتوقع أن يحدث هذا التعاقد فقط عندما يكسب كلا الطرفين . قد يكون الحال أن شركة خاصة صغيرة قد يكون لها تكاليف أقل مما تفعله المنظمة الحكومية الأكبر ببساطة لأن الشركات الخاصة تميل إلى أن تكون أكثر كفاءة بسبب حوافز أفضل لها. مع وجود بلدية صغيرة ذات تكاليف أقل (Southwick,2012:267). مثل قرارات تخصيص الموارد والايرادات على الاستخدامات المختلفة حسب الاولويات والخطط. وقرارات التصرف في الفائض ان وجد حسب القواعد والاسس واللوائح والسياسات ، وقرارات تدبير العجز المتوقع أو الفعلي في ضوء القواعد والاسس واللوائح والسياسات، وقرارات استحداث انشطة جديدة (Al-Sheikh,2018:32).

د. مصادر تمويل المنظمات الحكومية :

ليس لوحدات القطاع الحكومي رأس مال ، لأن الوحدات الحكومية لا تعتمد في تمويلها على رأس المال ولكنها تعتمد على اعتمادات مقترحة من طرف السلطة التنفيذية ومعتمدة من السلطة التشريعية (Zuhair,2014:7) . ويعرف صندوق النقد الدولي الموارد المالية الحكومية بأنها: "كافة الايرادات التي تستوفيها الدولة من الهيئات المختلفة ولأغراض عامة". في هذا الجانب سوف نتناول اهم مصادر تمويل المنظمات الحكومية أو ما تسمى (الايرادات الحكومية) سواء كانت خارجية ام داخلية، حيث تلعب دوراً هاماً في تمويل نفقات الدولة العامة وهي:-

1. الضرائب: وهي مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الافراد جبراً وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق اهداف المجتمع (Taqa & Al-Azzawi,2010:89). تعتبر الضرائب بانواعها المختلفة احدى المصادر المالية المهمة التي لجأت اليها الدول على اختلاف انظمتها الاقتصادية لتمويل نفقاتها العامة. لقد ازدادت الضرائب لتتعدى كونها مصدراً رئيساً للتمويل(Awad,2013:121).
2. ايرادات املاك الدولة : ويمكن بشكل عام تقسيم املاك الدولة الى قسمين أساسيين: املاك الدولة المعدة للنشاط الاقتصادي: هي قطاعات الاقتصاد القومي الانتاجية المختلفة كالقطاع الصناعي، الزراعي، التجاري، وهي المصدر الاساس للأيرادات، ويلاحظ انه على الرغم من ان المنظمات الاقتصادية العامة تتمتع باستقلال مالي واداري، الا ان ملكيتها تعود للدولة. املاك الدولة المعدة للنفع العام: ومثال ذلك هذه الاملاك الطرق والجسور والموانئ والمتاحف ...الخ، وتخضع مثل هذه الاملاك لأحكام القانون العام (Awad,2013:118)
3. الرسوم: الرسم هو " عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً الى الدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب عليها نفع خاص له الى جانب نفع عام" ويتضح من هذا التعريف ان الرسم يتميز باربعة خصائص هامة وهي: الرسم مبلغ نقدي، والرسم يدفع جبراً من الأفراد الى الدولة، والرسم يدفعه الفرد مقابل خدمة خاصة يحصل عليها من جانب الدولة مثل الرسوم (القضائية، التوثيق... الخ). (Al-Mahayni,2013:54-55)
4. الغرامات: الغرامة هي عقوبة مالية رادعة يدفعها المخالف الذي يرتكب المخالفات القانونية، الهدف منها توقيع الجزاء وليس الحصيلة بحسبانها ايراداً مالياً عاماً للدولة(Al-Akam,2018:108) .
5. الهبات والمنح والاعانات: ان تمويل ما تحتاجه بعض منظمات الدولة الاقتصادية والخدمية اي نظام وضع (بدون مقابل) الاموال النقدية بصورة اعانات مختلفة الانفاق على المرافق العامة كمرفق الدفاع ، الامن ، العدل .....الخ، اي الانفاق الاستهلاكي الجاري، وكذلك الحال بالنسبة للأنفاق الاستثماري المركزي وفي حدود معينة محدد اطارها بموجب القوانين القائمة (Awad,2013:20).
6. التخصيصات المالية: مجموعة الأموال والموارد التي تخصص لتأدية نشاط معين أو تحقيق اهداف محددة , بحيث يكون استخدام تلك الأموال والموارد مفيداً بالغرض الذي خُصصت له، ووفقاً لقواعد أو قيود خاصة لكونه وحدة مالية محاسبية (Ahmed,2008:53).
7. التخصيصات (الاعتمادات) الاضافية من موازنة الدولة: وتشمل التخصيصات التكميلية التي تفتح لمواجهة نقص في بند معين. والاستثنائية التي تفتح لمواجهة نفقة لم يخصص لها اصلاً اي اعتماد في الموازنة(Ahmed,2008:61)

ثالثاً : الأداء المالي الحكومي

يسعى الباحث في هذه الفقرة الى وضع اطار مفاهيمي للمتغير التابع للدراسة الحالية، والتطرق الى ماهية الاداء المالي، وتعريفه ومفهومه، وكذلك توضيح المفهومين المهمين، تقييم الاداء المالي والتحليل المالي، لغرض توضيح هذا المتغير وتغطية كل الجوانب المحيطة به. وكما يأتي :

أ. مفاهيم اساسية للأداء المالي الحكومي

ان الاداء المالي الحكومي من المفاهيم الجوهرية في المنظمات الحكومية بصورة عامة لأن من خلاله يمكن اعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطتها وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، ويمثل الاداء المالي المخرجات أو الاهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها(Jaber,2018:58). وفقًا لموسغريف ان الإدارة السليمة والشفافة والخاضعة للمساءلة في المالية العامة هي في صلب الأداء التنظيمي. تحدد إدارة الأداء المالي كشرط أساسي للأداء التنظيمي إلى حد كبير قدرة الحكومة على تنفيذ السياسة وإدارة الموارد العامة من خلال منظماتها وأنظمتها. يوفر الأداء المالي الأسس التي يمكن بناء عليها إدارات فعالة وقادرة وخاضعة للمساءلة ، قادرة على الوفاء بمسؤولياتها وتقديم الخدمات الأساسية. ركز التمويل في الإدارة العامة على تحديد الأولويات واستخدام الموارد الشحيحة ، وضمان الإشراف الفعال على الأموال العامة والأصول

وتحقيق القيمة مقابل المال في تحقيق أهداف الحكومة ، أي تقديم أفضل الخدمات الممكنة. ينبغي أن يتم ذلك بشفافية ومن حيث جميع التشريعات ذات الصلة. وتشمل وظيفة التمويل داخل الحكومة أنشطة مختلفة: صياغة السياسة المالية؛ إعداد الميزانية؛ تنفيذ الموازنة إدارة العمليات المالية؛ محاسبة؛ والتدقيق (Jordaan,2013: 39).

1. اهمية الاداء المالي :

تنبع اهمية الاداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقديم أداء المنظمات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المنظمة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها. والاستفادة من البيانات التي يوفرها الاداء المالي لترشيد القرارات المالية. وعملية متابعة أعمال المنظمة وتفحص سلوكها ومراقبة اوضاعها وفعاليتها، وتوجيه الاداء نحو الاتجاه الصحيح للمحافظة على الاستمرارية(Naima,2015:20). وبشكل أكثر تحديدًا ، فأن الإدارة المالية العامة (PFM) هي النظام الذي يخطط القطاع الحكومي من خلاله لتوجيه الموارد المالية وتوجيهها والتحكم فيها حتى يتسنى تحقيق أهداف الخدمة العامة بكفاءة وفعالية. إنه يقود الأداء المالي للقطاع الحكومي من خلال الاستخدام الفعال للأموال العامة ويمتد على مجموعة من الأنشطة بما في ذلك التخطيط والميزنة والمحاسبة الإدارية وإعداد التقارير المالية والضوابط المالية والمراجعة الداخلية والخارجية التي تسهم في إدارة فعالة وشفافة وقوية مسؤولية عامة(Sarr,2015: 3).

2. معايير الاداء المالي :

ان التوصل الى رقم معين في أي قائمة من القوائم المالية للمنظمة، لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الارقام لمعرفة الموقف المالي لهذه المنظمة، وهناك عدة معايير يمكن من خلالها المقارنة بين هذه الارقام وهي كما يأتي:- (Abdel-Rahim,2015:112) المعايير التأريخية: تعتمد هذه المعايير على اداء المنظمة للسنوات السابقة، واهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في اعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمنظمة والكشف عن مواضع القوة والضعف(Taleb, & Al-Mashhadani,2011:73). المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير الى معدل اداء مجموعة من المنظمات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمنظمة بالنسب المالية للمنظمات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة(Taleb, & Al-Mashhadani,2011:74). المعايير المطلقة (النمطية): وهي أقل وأضعف من المعايير الاخرى من حيث الاهمية، وتشير تلك المعايير الى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المنظمات الخدمية، وتقاس بها التقلبات الواقعية(Al-Mashhadani,2009:61). المعايير المستهدفة: وهي تلك المعايير التي تضعها المنظمات وتخطط للوصول اليها في ضوء امكانياتها المادية والبشرية المتاحة(Abdel-Rahim,2015:113)

3. العوامل المؤثرة في الاداء المالي :

تتلخص العوامل المؤثرة في الاداء المالي فيما يأتي:- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الاطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمنظمة وأعمالها، وتسهيل تحديد الادوار للأفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل اتخاذ القرار بأكثر فعالية. المناخ التنظيمي: يقوم على ضمان سلامة الاداء وبصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء المالي، والتعرف على مدى تطبيقهم لمعايير الاداء في تصرفهم بأموال المنظمة. التكنولوجيا: هي عبارة عن الاساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المنظمة لتحقيق اهدافها وربطها بالاحتياجات المالية. الحجم: يقصد به تصنيف المنظمات الحكومية الى صغيرة، متوسطة، وكبيرة الحجم. حيث هناك علاقة طردية بين الحجم والاداء المالي(Naima,2015:21).

ب. تقييم الاداء المالي :

يعني تقييم الاداء المالي: تقديم حكماً ذو قيمة على ادارة الموارد المالية المتاحة للإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات اطرافها المختلفة(Naima,2015:22). إذ ان عملية تقييم الاداء مجموعة من الخطوات المتسلسلة للتعرف على الكيفية التي تم بها تنفيذ خطط المنظمة وأهدافها المرسومة، وكيفية استغلال المنظمة لمواردها المالية والبشرية لتحقيق اعلى كفاءة مالية ممكنة (Al-Ameri & Al-Athari,None 12:). ينبغي أن تستند مبادئ الإدارة العامة إلى الأساليب المنهجية والعلمية لإدارة وتقييم الأداء المالي (Jordaan,2013: 35).

1. اهمية تقييم الاداء المالي الحكومي

ان تقييم الاداء المالي يزود المنظمة بتغذية راجعة عن اداء العاملين من اجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرار، والتي تسترشد بها المنظمة في صياغة استراتيجيتها والنهوض بمستوى اداء المنظمة(Nadeem,2013:32). ان الاداء المالي يمثل المعيار الذي بواسطته يتم المقارنة والتحقق، وبذلك فبواسطة الاداء المالي تستطيع المنظمات الحكومية من السيطرة على جميع الانشطة والعمليات التي تستوجب لتحقيق اهدافها، وهو يستند الى مجموعة من المقاييس. اذا لعملية تقييم الاداء المالي في أي منظمة كانت كبيرة أم صغيرة له أهمية كبيرة وفقاً لما يأتي: متابعة ومعرفة نشاط المنظمة وطبيعته. متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمنظمة. المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات. المساعدة في فهم البيانات المالية(Jaber,2018:60).

2. أهداف تقييم الاداء المالي الحكومي

بالرغم من أن الهدف الاساسي للمنظمات الحكومية هو غير ربحي، وانما تقديم الخدمات للمجتمع، لكن عليها ان تهتم بعملية تقييم الاداء المالي بصورة مستمرة وذلك لعدة أسباب هي : تقييم مدى الاستمرارية في تقديم الخدمات من خلال توقع الايرادات التي يتم صرفها على الخدمات سواء كانت اشتراكات، تبرعات، أو اي موارد اخرى. وضع خطط استراتيجية للتوسع في تقديم الخدمات، لتشمل اكبر قدر من المجتمع، وذلك يتطلب ايضاً تقييم الموارد المالية(Mohammed & Mohammed,2018:7). عملية دورية تهدف الى قياس نقاط القوة والضعف من اجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً(Nadeem,2013:31).

3. مراحل تقييم الاداء المالي

ان عملية تقييم الاداء المالي تمر بمراحل، كونها نوع من انواع البحث العلمي، ويمكن تلخيصها بثلاث مراحل وهي: (1)مرحلة جمع البيانات، مرحلة جمع البيانات والمعلومات الاحصائية لدراسة المنظمة، وان تكون البيانات ذات سلسلة زمنية، وذلك للوقوف على طبيعة التطورات للمنظمة الحكومية. (2) مرحلة التحليل المالي، تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على البيانات المطلوبة لغرض تحليلها للوصول الى نتائج معينة، ويتعين توفر مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، لغرض التقييم، باستعمال المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المنظمة(Nasrallah,2010:20-21). (3) دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالاداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالاداء المتوقع. (4) وضع التوصيات الملائمة، معتمدين على عملية تقييم الاداء المالي من خلال النسب معرفة اسباب هذه الفروق وأثرها على المنظمات للتعامل معها ومعالجتها(Naima,2015:25). (5) المتابعة، متابعة العمليات التصحيحية للأنحرافات التي حدثت لعدم تكرار الاخطاء في المستقبل(Daqak,2017:47).

جـ. التحليل المالي الحكومي :

بات من الضروري القيام بعملية التحليل المالي لغرض تقييم الاداء المالي للمنظمة، حيث ينظر الى التحليل المالي بأنه "عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم اداء المنظمة في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلاً" وهناك من عرف التحليل المالي بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنظمة بقصد اتخاذ القرارات" (Al-Mashhadani,2009:56). وتعرف ايضاً: "هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة، وفهمها بهدف تشخيص وتقييم اداء المنظمة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي"(Khanfar & Al-Matarna,2011:72). تحليل البيانات المالية هو جانب من جوانب وظيفة التمويل الشاملة التي تتضمن فحص البيانات التاريخية للحصول على معلومات حول الحالة المالية الحالية والمستقبلية للمنظمة. يمكن تطبيق التحليل المالي في مجموعة واسعة من المواقف لإعطاء المديرين المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرار حاسم. يشير تحليل البيانات المالية إلى تقييم لأداء المنظمة أو نشاطها الفرعي أو مشروعها أو استقرارها. وإنه يقيس الكفاءة والأداء العام للمنظمة. كما أنها تستخدم لتحليل أداء المنظمة المالي الماضي، وتحديد الاتجاه المستقبلي للمركز المالي لها (Angelique,2014: 1-2). يمثل التحليل المالي مجموعة من الاساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية، التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية، من اجل تقييم اداء المنظمات في الماضي والحاضر، والتوقع ما ستكون عليه في المستقبل(Al-Ardi,2013:54).

الجانب العملي

تأتي اهمية الاطار العملي من خلال الدخول في عمق الدراسة، واستخدام الادوات العلمية لأثبات اهداف البحث، والتوصل الى الحلول المناسبة لمشكلة البحث. ولتقييم قرارات التمويل التي تتخذها الادارة العليا وتقييم الاداء المالي للمديرية مجال البحث، فقد استخدم الباحث الادوات المالية لهذه التقييمات، ومنها: التحليل المالي الفعلي للقرارات المالية، التحليل الافقي، التحليل العمودي، وتحليل النسب المالية للأداء المالي)، للبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمديرية مجال البحث، وضمن الحدود الزمنية للبحث. بالاضافة الى استخدام الاساليب الاحصائية لبيان العلاقة والتأثير ما بين القرارات المالية والاداء المالي.

أولاً : تحليل قرارات التمويل لمديرية مجاري محافظة ديالى للمدة (2014-2018)

يناقش الباحث في هذا المبحث قرارات التمويل المتخذة من قبل المديرية مجال البحث، وبيان سلوك واتجاهات هذه القرارات بالاعتماد على القوائم المالية في المديرية، والتي من خلالها سيتم رصد التغيرات التي حدثت ، وكذلك الاهمية النسبية لكل قرار مالي، خلال السلسلة الزمنية المراد تحليلها، وهي المدة الممتدة ما بين (2014-2018)، وسيتم تقسيم قرارات التمويل (مصادر التمويل) الى اربعة انواع هي: (الميزانية التشغيلية، ايراد النشاط الخدمي، الايرادات التحويلية، ايرادات اخرى)

أ- تحليل طبيعة قرارات التمويل :

يستعرض الباحث ادناه اهم قرارات التمويل الرئيسية لمديرية مجاري محافظة ديالى وحسب الاولوية وحجم الاموال لمجمل الايرادات وهي:-

1. <u>الميزانية التشغيلية</u>

فيما يخص (الميزانية التشغيلية) أو التخصيصات المالية. فان القرار المالي الخاص بهذا النوع من مصادر الايرادات يتحدد بإعداد الميزانية التقديرية للمديرية سنوياً التي تمثل خطة مستقبلية والتي تحدد فيها الاحتياجات من الموارد المالية لغرض تغطية الانفاق التشغيلي والرأسمالي للمديرية خلال السنة المالية. يكون على أساس تقدير التخصيصات المالية للأنشطة القائمة من خلال استقراء الانفاق للسنوات الاخيرة.

أما قرار المناقلة في فصول الميزانية، يعد قراراً تمويلياً، يتم ذلك من خلال التصرف في الفائض من فصل معين الى فصل آخر فيه عجز، عندما تكون عملية الصرف في الاول اعلى من النسبة المقررة للتخصيصات المالية، بعد أخذ الموافقة من وزارة المالية، وعادة ما يتم استلام طلبات المناقلة في الشهر التاسع من كل سنة مالية.

2. <u>ايراد النشاط الخدمي (التمويل الذاتي)</u>

بالنسبة لقرارات التمويل الخاصة بإيراد النشاط الخدمي، وفيما يخص الإيرادات المتحصلة من اجور الجباية، هناك بعض القرارات المالية التي تساعد على زيادة هذه الايرادات المهمة بالنسبة للمديرية كونها اعلى ايرادات يمكن ان تحصل عليها، وهي القرارات المالية الخاصة بتحديد الاحتياجات من المشاريع الاستثمارية لخطوط مجاري مياه الامطار ومجاري الصرف الصحي، وهي عبارة عن ايرادات مستقبلية مؤجلة ستحصل عليها المديرية.

وكذلك هناك قرار مالي بخصوص ايرادات ايجار موجودات ثابتة (تأجير مباني تجارية) وهو القرار الخاص بتأجير المحلات العائدة لمركز مجاري قضاء بلدروز، الذي يعد ايراداً سنوياً تحصل عليه المديرية.

كما أن هناك قراراً مالياً بخصوص تأجير السيارات التخصصية (سيارات سحب المياه الثقيلة وسيارات الصاروخية) الى الدوائر الحكومية والاهالي لتقديم الخدمات لهم، مقابل مبلغ يسجل في وصل رسمي يستقطعه الموظف المسؤول في مركز مجاري القضاء بمبلغ (50000) دينار من دوائر الدولة، و(25000) من الدور السكنية للمواطنين.

ويتفرع هذا الحساب (ايراد النشاط الخدمي/43) الى:

- حساب ايراد خدمات متنوعة حساب/437 الذي يتضمن اجور الجباية لخدمات مجاري مياه الامطار ومجاري الصرف الصحي.
- حساب ايرادات ايجار موجودات ثابتة/438 ، يشمل هذا الحساب الايرادات التي تتحصل عليها الوحدة الاقتصادية مقابل تأجيرها للمباني ووسائط النقل والمكائن والمعدات التي تمتلكها للغير، ويتفرع هذا الحساب الى: ايجار مباني/4382 ويتفرع بنفسه الى حساب ايجار مباني تجارية/ 43822 ويسجل فيه الايرادات المتحصلة من تأجير محلات تجارية في قضاء بلدروز عائدة الى مركز مجاري القضاء.
- حساب ايراد الرسوم/439 ، يشمل هذا الحساب الايرادات المتأتية للوحدة عن الرسوم المستوفاة من المواطنين مثل منح وتجديد الاجازات او رسوم اخرى.

3. الايرادات التحويلية

وبخصوص الغرامات المالية، تعد الغرامات المالية قراراً تمويلياً للمديرية، التي تفرض على المتجاوزين على خطوط المجاري، كذلك تضمين الموظفين، والغرامات المفروضة في الدعاوي المقامة على الغير. ويبوب الى :

- **المنح التمويلية /482 ويتفرع الى حساب منح الوحدات المركزية أو التابعة/4822، وهذا الحساب يشمل المنح التي تستلمها الوحدة لمعاونتها بالاستمرار في مزاولة نشاطها.**
- **حساب الايرادات التحويلية المتنوعة/ 483 ويتفرع الى :- حساب تبرعات مستلمة/ 4831 ، وحساب التعويضات و الغرامات/ 4832 .**

4. الايرادات الاخرى

هو ذلك الجزء من الموارد الذي لا يدخل ضمن نطاق الايرادات التي جرى استعراضها في جميع الحسابات، وقد خصصها النظام لإعطاء مرونة في العمل، اذ بالإمكان فتح اي حساب لأي ايراد يتحقق لا يدخل ضمن اي نطاق او حساب. ويتفرع الى:

- **ايرادات سنوات سابقة491، يشمل هذا الحساب الايرادات التي تعود لسنوات سابقة .**
- **ايرادات عرضية 492، يشمل الايرادات التي تحصل عليها الوحدة بصورة عرضية نتيجة مزاولتها للنشاط.**
- **منح الطوارئ : وهي عبارة عن المبالغ التي تستلمها مديرية مجاري ديالى سنوياً من وزارة الاعمار والبلديات والاشغال العامة، والتي تمنحها وزارة التخطيط ضمن مبالغ الطوارئ السنوية للسنة المالية المعنية، والتي تخصص لغرض التهيؤ لموسم الامطار شتاءاً . وهي تقريباً بمقدار(500) مليون دينار سنوياً.**

ب. تحليل الواقع الفعلي لقرارات التمويل للمدة (2014-2018)

لمناقشة قرارات التمويل الخاصة بإيرادات مديرية مجاري ديالى مجال البحث ولتحليله مالياً، فقد اعتمد الباحث على البيانات الفعلية المستخرجة من القوائم المالية للمديرية للفترة الممتدة ما بين (2014-2018)، التي يوضحها الجدول (1) :

جدول (1) تحليل الواقع الفعلي لأجمالي قرارات التمويل (أقرب مليون)

ت	اسم الحساب	السنوات					المجموع	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
		2014	2015	2016	2017	2018				
1	الميزانية التشغيلية	4700	1550	1577	682	77	8586	4700	77	1717
2	ايراد النشاط الخدمي	17	110	214	303	393	1037	393	17	207
3	ايرادات تحويلية	162	73	21	15	2314	2585	2314	15	517
4	ايرادات اخرى	38	25	0	0	0	63	38	0	13
المجموع		4917	1758	1812	1000	2784	12271	4917	1000	2454

من الجدول (1) الذي يعرض تحليل الواقع الفعلي للإيرادات التي استلمتها المديرية مجال البحث فعلياً للفترة الزمنية الممتدة (2014-2018). ويوضح هذا الجدول ايضاً الحدود العليا والدنيا ومتوسط الايرادات. إذ يتضح :

1. بلغ اجمالي ايرادات مديرية مجاري ديالى مجال البحث مجتمعة (12271) مليون دينار خلال السلسلة الزمنية للبحث، على ان المتوسط العام لهذه الايرادات كان (2454) مليون دينار وهو يتراوح ما بين (4917) مليون دينار كحد اعلى في عام (2014)، و(1000) مليون دينار في عام (2017) كحد ادنى.

2. كما يلاحظ الى هيكل الايرادات في المديرية مجال البحث، ابتداءً من ايرادات الميزانية التشغيلية التي بلغت مجتمعة (8586) مليون دينار خلال السنوات الخمس مجال البحث، بمتوسط سنوي بلغ (1717) مليون دينار، وهو يتراوح بين الحد الاعلى (4700) مليون دينار في عام (2014)، والحد الادنى في عام (2018) بمبلغ (77) مليون دينار.

3. أما ايرادات النشاط الخدمي، فقد كان مجموعها (1037) مليون دينار خلال السنوات الخمس مجال البحث، اي ان المتوسط السنوي لها (207) مليون دينار، وهو يتراوح بين الحد الاعلى (393) مليون دينار في عام (2018)، والحد الادنى في عام (2014) بمبلغ (17) مليون دينار.

4. وبخصوص الإيرادات التحويلية، فقد بلغ مجموعها (2585) مليون دينار خلال السنوات الخمس مجال البحث، بمتوسط سنوي (517) مليون دينار، وهو يتراوح بين الحد الاعلى (2314) مليون دينار في عام (2018)، والحد الادنى في عام (2017) بمبلغ (15) مليون دينار.

5. أما الإيرادات الاخرى، فقد كان مجموع الإيرادات الاخرى مجتمعة (63) مليون دينار خلال السنوات الخمس مجال البحث، وكان المتوسط العام لها (13) مليون دينار، وهو يتراوح بين الحد الاعلى (38) مليون دينار في عام (2018)، والحد الادنى في عام (2014) بمبلغ (0).

جـ. التحليل الافقي لقرارات التمويل للمدة (2014-2018)

هذا التحليل سيعرض نسب التغيرات التي حصلت في اكثر من سنة مالية خلال السنوات الخمس المنوي تحليلها، وهذا التحليل سيمكن المحلل من معرفة مدى الارتفاع والانخفاض في قرارات التمويل، وكذلك التعرف اذا ما كان هناك تذبذب أو ثبات في قرارات التمويل المتخذة في المديرية مجال البحث .

بالاعتماد على نتائج الجدول (2) والذي يعرض التحليل الافقي لخمس سنوات ما بين (2014-2018) كنسب للتغيرات لأجمالي قرارات التمويل التي تتخذها المديرية مجال البحث، وايضاً تحليل لنسب تغير الإيرادات لكل حساب ولكل السنوات المراد تحليلها. نجد ان نسب التغير متباينة بين نسب سالبة ونسب موجبة من حساب الى آخر، وكما يأتي:

1. بالنسبة لإجمالي الايرادات، نجد ان سلوكها كان يتصف بالتذبذب، وهذا ما تشير اليه نسب التغير خلال السنوات الخمس بالارتفاع والانخفاض. وبالتالي يكون الاتجاه العام يتراوح بين ارتفاع بنسبة (178%) في عام (2018) كحد اعلى، وبين انخفاض بنسبة (-64%) في عام (2015) كحد ادنى. وكان المتوسط العام قد بلغ (18%). وهذا يشير الى عدم الاستقرار في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بالتمويل في المديرية مجال البحث.

جدول (2) التحليل الافقي لإجمالي الإيرادات

ت	اسم الحساب	نسبة التغير السنوية (%)					الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
		2014	2015	2016	2017	2018			
1	الميزانية التشغيلية	-	67-	2	57-	89-	2	89-	53-
2	ايراد النشاط الخدمي	-	547	95	42	30	547	30	179
3	ايرادات تحويلية	-	55-	71-	29-	153	153	71-	2-
4	ايرادات اخرى	-	34-	100-	0	0	0	100-	34-
المجموع		-	64-	3	45-	178	178	64-	18

2. بخصوص سلوك ايرادات الميزانية التشغيلية، نجد انها كانت تتصف بالتذبذب، وهذا ما تشير اليه نسب التغير الموجبة والسالبة خلال السنوات الخمس. وبالتالي يكون الاتجاه العام يتراوح ما بين ارتفاع بنسبة (2%) في عام (2016) كحد اعلى، وبين انخفاض بنسبة (-89%) في عام (2018) كحد ادنى. وكان المتوسط العام قد بلغ (-53%). هذا يشير الى عدم الاستقرار في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بالتمويل، وتؤكد النسبة السالبة في المتوسط العام على الاتجاه المستقبلي نحو الانخفاض عموماً، بسبب الاعتماد على التمويل الذاتي للمديرية على اجور الجباية، وبسبب قلة التخصيصات المالية نتيجة حالة التقشف التي يمر بها البلد.

3. أما بخصوص ايراد النشاط الخدمي، نجد ان سلوكها يتصف بالارتفاع عموماً، وهو ما تشير اليه نسب التغير الموجبة خلال السنوات الخمس مجال البحث، وبالتالي يكون الاتجاه العام يتراوح ما بين (547%) كحد اعلى في عام (2015)، و بنسبة (30%) كحد ادنى في عام (2018). وكان المتوسط السنوي العام قد بلغ نسبة (179%). وهذا يشير أن قرارات التمويل المتخذة تتجه نحو الارتفاع حالياً ومستقبلاً.

4. أما بالنسبة للإيرادات التحويلية، نجد أن جميع التغيرات تتصف بالانخفاض عموماً، وهو ما تشير اليه نسب التغير السالبة خلال السنوات الثلاث الاولى (-55%، -71%، -29%) على التوالي، على انها ارتفعت في السنة الاخيرة (2018) بنسبة موجبة (153%). وبالتالي يكون الاتجاه العام لهذا النوع من الايرادات يتراوح ما بين انخفاض بنسبة (-71%) في عام (2016) وتمثل الحد الادنى، وبين ارتفاع بنسبة (153%) في عام (2018) وتمثل الحد الاعلى. وكان المتوسط السنوي العام (-2%). وهذا يشير ان قرارات التمويل المتخذة تتجه نحو الانخفاض عموماً. ولكن ارتفاع السنة الاخيرة بسبب تحويل الحساب من الحسابات الجارية الدائنة داخل الوحدة الاقتصادية الفرعية/2632 الذي كان يسجل فيه ايراد الميزانية التشغيلية قبل تحويل الصلاحيات الى المحافظة، وبعد ذلك تم تسجيله ضمن حساب الايرادات التحويلية، وهذا لا يمثل ارتفاعاً في المستقبل الا بعد معرفة مقدار الايرادات في السنة اللاحقة (2019).

5. أما بالنسبة للإيرادات الاخرى، نجد ان سلوكها كان يتصف بالانخفاض عموماً وهو ما تشير اليه نسب التغير السالبة خلال السنتين الاوليتين بنسب تغير (-34%، -100%) على التوالي، على ان نسب التغير في السنتين التاليتين (0) على التوالي. وبالتالي يكون الاتجاه العام يتراوح ما بين (0) كحد اعلى في السنتين (2017 و 2018) ، ونسبة (-100%) كحد ادنى في عام (2016). وكان المتوسط العام (-34%). وهذا يشير الى الانخفاض في قرارات التمويل المتخذة.

د. التحليل العمودي لقرارات التمويل للمدة (2014-2018)

ويسمى ايضاً التحليل المالي الرأسي، وهذا التحليل يعمل على ايجاد العلاقة بين فقرات أو بنود الميزانية العمومية، أي ايجاد الاهمية النسبية لكل بند في المجموعة الرئيسة من مكونات الميزانية العمومية، وهذا يتحقق من خلال التعبير عن كل فقرة أو مجموعة من الفقرات في القوائم المالية كنسبة مئوية من الاجمالي.

جدول (3) التحليل العمودي لإجمالي الايرادات

ت	اسم الحساب	الاهمية النسبية خلال السنوات (%)					الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
		2014	2015	2016	2017	2018			
1	الميزانية التشغيلية	96	88	87	68	3	96	3	68
2	ايراد النشاط الخدمي	0	6	12	30	14	30	0	12
3	ايرادات تحويلية	3	4	1	2	83	83	1	19
4	ايرادات اخرى	1	2	0	0	0	2	0	1
	المجموع	100	100	100	100	100			

بالاعتماد على النتائج التي يعرضها الجدول (3) والذي يبين الاهمية النسبية لكل ايراد قياساً بإجمالي الايرادات ، للسنوات الخمس المنوي تحليلها. وكما يأتي :

1. يلاحظ أن الاهمية النسبية لإيرادات مديرية مجاري ديالى مجال البحث بين ايراد الميزانية التشغيلية كحد اعلى بمتوسط سنوي وصل الى 68% للسنوات الخمس مجال البحث ، وبين الايرادات الاخرى كحد ادنى بمتوسط لم يصل الا الى 1% فقط
2. بخصوص الميزانية التشغيلية فان الاهمية النسبية لها تراوحت ما بين 96% كحد اعلى في عام 2014 و3% كحد ادنى في عام 2018، وبمتوسط كما ذكر انفا 68% ، الذي يعني انخفاضها في العام الاخير بدرجة كبيرة نسبة الى المصادر الاخرى للتمويل.
3. وبالنسبة الى ايرادات النشاط الخدمي فقد تراوحت اهميتها النسبية ما بين 0% كحد ادنى في عام 2014 و30% كحد اعلى في عام 2017وبمتوسط سنوي وصل الى 12% .
4. اما الايرادات التحويلية فهي الاخرى قد تراوحت ما بين 1% كحد ادنى في عام 2016 و 83% كحد اعلى في عام 2018 وبتوسط سنوي 19%.
5. واخيرا بالنسبة الى الايرادات الاخرى اتي تراوحت اهميتها النسبية بين 0% كحد ادنى في الاعوام 2016،2017، و2018، و 2% كحد اعلى في عام 2015 والمتوسط السنوي لها كان 1%.

مما يتقد م يتبين بوضوح تباين الاهمية النسبية لكل نوع من انواع القرارات التمويلية بين سنة واخرى ولم تخضع لسلوك موحد خلال سنوات البحث مما يعطي انطباعا غير مستقر في عملية اتخاذ القرارات التمويلية.

ثانياً: تحليل الاداء المالي لمديرية مجاري ديالى

ستكون هذه الفقرة المكمل لأدوات التحليل المالي باستخدام النسب المالية لغرض تقييم الاداء المالي، من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية. وان عملية التحليل المالي وتقييم الاداء المالي، ستعطينا مؤشراً الى مدى نجاح الادارة المالية في المديرية مجال البحث على اتخاذ قرارات التمويل المناسبة والتي تعزز من مستوى الاداء المالي. سيقوم الباحث بعرض جداول التحليل ولكل نسبة من النسب المالية وكما يأتي:-

أ. تحليل نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر :

الهدف من هذه النسبة هو لتحليل كفاءة التخطيط والتنفيذ المالي للإيرادات، ولمعرفة مدى قدرة الادارة المالية على التخطيط الجيد، والاستفادة مستقبلاً من الاساليب العلمية في تقدير الايرادات للمديرية مجال البحث. والجدول (4) يوضح هذه التحليل. علماً بان الادارة المالية في المديرية تضع الميزانية التقديرية سنوياً وبنفس النسب دون تغيير.

جدول (4) الايراد الفعلي الى الايراد المقدر (مليون دينار)

السنة	الإيراد المقدر	الإيراد الفعلي	نسبة التنفيذ المئوية
2014	4800	4917	%102
2015	4800	1758	%37
2016	4800	1812	%38
2017	4800	1000	%21
2018	4800	2784	%58
المجموع	24000	12271	%51
الحد الاعلى	4800	4917	%102
الحد الادنى	4800	1000	%21
المتوسط الحسابي	4800	2454	%51

بالاعتماد على نتائج التحليل للجدول (4) يبين الباحث الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة اجمالي الايراد الفعلي الى إجمالي الايراد المقدر (51%) للسنوات الخمس مجال البحث، وتراوحت النسبة ما بين (102%) كحد أعلى في عام (2014)، ونسبة (21%) كحد أدنى في عام (2017). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة بلغ (51%). وعلى العموم فان النسب في اغلب السنوات، معبرة عن عدم تحقيق الايراد المقدر بصورة جيدة، مما يؤشر ضعفاً في قرارات الايرادات الاجمالية لهذه المديرية.
- بالنسبة للقرارات المالية، نجد أنها تتصف بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض في النسبة المئوية بين سنة وأخرى، ويعتبر القرار المالي لعام 2014 جيداً لأن التخطيط المالي كان جيداً عند التنفيذ حيث كان هناك تماثل بين التقديرين. أما باقي النسب فكانت القرارات المالية المتخذة في التخطيط المالي للميزانية التقديرية غير محسوبة بطريقة صحيحة، حيث لم تقم الادارة المالية في المديرية بتغيير النسب التقديرية على مدى السنوات الاربعة الباقية. ولكن بطبيعة الحال تعتبر هذه الميزانية التقديرية مسألة طبيعة تكون مقدرة بشكل أكبر من الفعلي، للحصول على تمويل اكبر.

ب. تحليل نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي :

هذا التحليل يفيد في اعطاء مؤشرات حول قدرة ايرادات النشاط الخدمي (التمويل الذاتي) لتغطية النفقات التشغيلية. والهدف من معرفة هذه النسبة لتحقيق الاستقلالية المالية وتقليل الاعتماد على التخصيصات المالية الحكومية. وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي (مليون دينار)

السنة	الانفاق التشغيلي	التمويل الذاتي	نسبة التغطية المئوية
2014	3322	17	%0.5
2015	1816	110	%6
2016	1022	214	%21
2017	2435	303	%12
2018	1347	393	%29
المجموع	9942	1037	%10
الحد الاعلى	3322	393	%29
الحد الادنى	1022	17	%0.5
المتوسط الحسابي	1988	207	%10

بالاعتماد على نتائج تحليل الجدول (5) يبين الباحث الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة أجمالي ايراد النشاط الخدمي الى الانفاق التشغيلي (10%) للسنوات الخمس مجال البحث. وتراوحت النسبة ما بين (29%)كحد أعلى في عام(2018)،ونسبة (1%) كحد أدنى في عام (2014). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة بلغ (10%).

- بالنسبة للقرارات المالية، نجد أن النسبة تتصف بالارتفاع التدريجي للفترة الزمنية مجال البحث، وهذا مؤشر ايجابي نحو زيادة الايرادات المستقبلية لتغطية النفقات التشغيلية. وهذا يعني أن القرارات المالية الخاصة للانفاق الاستثماري بالجودة المناسبة، وكذلك يمكن اعتبار قرارات التمويل في تغطية النفقات التشغيلية جيدة في ظل ارتفاع ايراد النشاط الخدمي، من خلال المصادر الجديدة للتمويل نتيجة زيادة المشاريع الاستثمارية.

جـ. تحليل نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات :

الغرض من هذه النسبة هو تحديد نسبة العجز والفائض المالي للمديرية مجال البحث. ونتائج التحليل كما في الجدول (6) أدناه:

جدول (6) إجمالي النفقات الى إجمالي الايرادات (مليون دينار)

السنة المالية	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات	نسبة التنفيذ
2014	4917	3322	%68
2015	1758	1816	%103
2016	1812	1022	%56
2017	1000	2435	%244
2018	2784	1347	%48
المجموع	12271	9942	%81
الحد الاعلى	4917	3322	%244
الحد الادنى	1000	1022	%48
المتوسط الحسابي	2454	1988	%104

بالإعتماد على نتائج التحليل في الجدول (6)، الذي يعرض تحليل نسب اجمالي النفقات التشغيلية التي قامت المديرية مجال البحث بإنفاقها، وإجمالي الايرادات التي حصلت عليه المديرية من مصادر ايراداتها، للفترة الزمنية الممتدة ما بين (2014-2018)، وعلى ضوئها يبين الباحث الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة أجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات مجتمعة نسبة (81%) كنسبة فائض بمقدار (2329) مليون دينار للسنوات الخمس. وتراوحت هذه النسبة ما بين (68%) كنسبة فائض في الميزانية بمقدار (1595) مليون دينار في عام (2014). وما بين نسبة (244%) كأعلى نسبة عجز بمقدار بمقدار (1435) مليون دينار في عام. ومنه يتبين أن هذه النسبة كانت بمتوسط (104%) خلال السنوات الخمس مجال البحث.
- بالنسبة للقرارات المالية، نجد أن هناك بعض القرارات غير كفوءة ولم تتسم بالفاعلية للعامين (2015 و 2017) لكون النسبة كانت عالية (103% و 244%) على التوالي. وهذا يشير الى وجود خلل في التخمينات فيما يتعلق بتخطيط الايرادات والنفقات. وبهذا فعلى الادارة المالية استخدام التخطيط المالي السليم، وتخصيص الأموال على الاستخدامات بشكل علمي، لكي تحقق المديرية مجال البحث الكفاءة والفاعلية بمستوى عالي.

د. تحليل نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص :

هذه النسبة تفيد في معرفة كفاءة التخطيط والتنفيذ للنفقات، من خلال الفرق بين نسب التنفيذ للنفقات، وتدل على مدى استغلال النفقات المخصصة لما خطط لها. والجدول(7) يبين التحليل للأنفاق الفعلي الى الانفاق المخصص أدناه:

جدول (7) الإنفاق الفعلي الى الانفاق المخصص (مليون دينار)

السنة	الانفاق المخصص	الانفاق الفعلي	نسبة التنفيذ
2014	8785	8671	%99
2015	5148	6671	%130
2016	5043	5547	%110
2017	2499	6842	%274
2018	4791	5999	%125
المجموع	26266	33730	%128
الحد الاعلى	8785	8671	%274
الحد الادنى	2499	5547	%99
المتوسط الحسابي	5253	6746	%147

بالاعتماد على نتائج التحليل للجدول (7) يبين الباحث الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة اجمالي الانفاق الفعلي الى إجمالي الانفاق المخصص (128%) للسنوات الخمس مجال البحث، وتراوحت النسبة ما بين (274%) كحد أعلى في عام (2017)، ونسبة (99%) كحد أدنى في عام (2014). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة بلغ (147%).
- بالنسبة للقرارات المالية، نجد أن النسبة تتصف بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض، وهذا يشير الى عدم استقرار في القرارات المالية الخاصة بالانفاق التشغيلي، ويرى الباحث أن القرارات المالية لعام (2014) تشير إلى أمر ايجابي حيث كانت النسبة المئوية قريبة الى التماثل، وهذا يشير ايضاً الى التنفيذ المالي الجيد في الانفاق الخدمي. ويرى ايضاً ان النسب العالية لباقي السنوات، ليست جراء اتخاذ قرارات مالية سيئة من قبل المدير المالي للمديرية مجال البحث، لأن الانفاق المخصص من الحكومة المركزية أو المحافظة لا تتناسب مع الواقع الفعلي للإنفاق التشغيلي للمديرية مجال البحث. خاصة بعد حالة التقشف التي مر بها البلد.

هـ. تحليل نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي

الهدف من استخدام هذه النسبة في التحليل، هو معرفة مقدار ما تخصصه الحكومة المركزية والحكومة المحلية من مبالغ لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية، ومشاريع تنمية الاقاليم، نسبة الى ما تخصصه هذه الحكومتين المركزية والمحلية مع المديرية مجال البحث من نفقات تشغيلية. لخلق منابع ايرادية جديدة يمكن أن تعتمد عليها المديرية مجال البحث في أوجه إنفاقها التشغيلي. وكما موضح في الجدول (8) أدناه:

جدول (8) الانفاق الإستثماري الى الانفاق التشغيلي (بملايين الدنانير)

السنة	الانفاق التشغيلي	الانفاق الاستثماري	النسبة المتحققة المئوية
2014	3322	6830	%206
2015	1816	3096	%170
2016	1022	0	0
2017	2435	963	%40
2018	1347	1490	%111
المجموع	9942	12379	%125
الحد الاعلى	3322	6830	%206
الحد الادنى	1022	0	0
المتوسط الحسابي	1988	2476	%105

بالاعتماد على نتائج التحليل للجدول(8)، يبين الباحث الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة اجمالي الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي (125%) للسنوات الخمس مجال البحث. وتراوحت النسبة ما بين (206%) كحد أعلى في عام (2014)، وبنسبة (0) كحد ادنى في عام (2016). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة قد بلغ (105%).
- بالنسبة للقرارات المالية، نجد أنها تتصف بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة الزمنية للبحث. وارتفاع هذه النسبة مؤشراً ايجابياً على التوجه نحو الاستثمار، وافضلها عام (2014) بالنسبة للقرارات المالية المتخذة في مجال الانفاق الاستثماري، عندما خصصت الحكومة المركزية النفقات الكبيرة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، التي أدت الى زيادة ايراد النشاط الخدمي التي حصلت عليه المديرية مجال البحث، والمبين في الجدول (5-4) لاحقاً.

ثالثاً : تحليل العلاقة بين قرارات التمويل والاداء المالي :

تبين هذه الفقرة علاقة الارتباط والتأثير لقرارات التمويل في الأداء المالي، من خلال التحليل الاحصائي، لكل من المتغيرين الرئيسين بجانبيها (قرارات التمويل ، الأداء المالي)، وسيتم بيان ذلك من خلال استخدام تأثيرات معامل الارتباط بيرسون (Pearson) والاختبار التائي لمعامل الارتباط. والانحدار الخطي البسيط، لبيان التأثير بين متغيرات البحث. عن طريق التعليق على الجداول.

جدول (9) علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسب الاداء المالي

ت	النسبة	معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية عند مستوى 5%	الدلالة
1	الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص	-0.63	2.29	2.57	غير دال
2	اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات	-0.57	1.96	2.57	غير دال
3	الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي	0.70	2.77	2.57	دال
4	الايراد الفعلي الى الايراد المقدر	0.98	13.93	2.57	دال
5	التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي	-0.34	1.02	2.57	غير دال

أ. علاقة الارتباط

سيعمد الباحث في تحليله لعلاقات الارتباط بين قرارات التمويل، ونسب الأداء المالي الخمسة وهي : (نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص ونسبة اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات و نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي و نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر و نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي). معتمداً على خصائص عملية الارتباط الآتية :

- قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات.
- واتجاهها بين الموجب والسالب، التي توضح طبيعة العلاقة، اذا كانت طردية أم عكسية مع نسب الاداء المالي.
- ومعنويتها، اذا كانت ذات دلالة معنوية أو ذات دلالة غير معنوية.

1. تحليل قرارات التمويل مع نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.

- كانت علاقة متوسطة القوة.
- ان علاقة الارتباط كانت سالبة ، أي علاقة عكسية، يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات التمويل يرافقه انخفاض في نسبة الاداء المالي.
- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة لقرارات التمويل أصغر من قيمتها الجدولية، مما يدل على عدم معنوية علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات التمويل الحكومية لا تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

2. تحليل قرارات التمويل مع نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات

- يبين الجدول ان علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، كانت متوسطة القوة.
- ان علاقة الارتباط كانت سالبة ، أي علاقة عكسية، يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات التمويل يرافقه انخفاض في نسبة الاداء المالي.
- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة لقرارات التمويل أصغر من قيمتها الجدولية، مما يدل على عدم معنوية علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات التمويل الحكومية لا تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

3. تحليل قرارات التمويل ونسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي

- يبين الجدول ان علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، كانت قوية.
- ان علاقة الارتباط كانت موجبة ، أي علاقة طردية، يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات التمويل يرافقه ارتفاع في نسبة الاداء المالي.
- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة لقرارات التمويل اكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على معنوية علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات التمويل الحكومية تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

4. تحليل قرارات التمويل ونسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر

- يبين الجدول ان علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، كانت قوية.

- ان علاقة الارتباط كانت موجبة ، أي علاقة طردية، يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات التمويل يرافقه ارتفاع في نسبة الاداء المالي.
- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة لقرارات التمويل اكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على معنوية علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات التمويل الحكومية تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

5. تحليل قرارات التمويل ونسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي

- يبين الجدول ان علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، كانت ضعيفة.
- ان علاقة الارتباط كانت سالبة ، أي علاقة عكسية، يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات التمويل يرافقه انخفاض في نسبة الاداء المالي.
- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة لقرارات التمويل أصغر من قيمتها الجدولية، مما يدل على عدم معنوية علاقة الارتباط بين قرارات التمويل ونسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات التمويل الحكومية لا تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

ب. **تحليل علاقات التأثير**

سيعمد الباحث في تحليله لعلاقات التأثير بين قرارات التمويل ونسب الأداء المالي الخمسة وهي : (نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص ونسبة اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات و نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي و نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر و نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي). باستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط. ومعتمداً على خصائص عملية التأثير الآتية:

- قيمة معامل بيتا B : وهي تمثل القيمة التي يزيد فيها المتغير المعتمد عند زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل.
- معامل التحديد : التي تمثل نسبة التغير في المتغير المعتمد الناتجة عن تأثير المتغير المستقل، وما زاد عنها ناتج عن متغيرات اخرى خارج البحث.
- معنوية العلاقة: المعتمدة على قيمة F المحسوبة ومقارنتها مع F الجدولية. فاذا كانت اكبر هذا يدل على معنوية العلاقة، والعكس صحيح.
- قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،3) = 10.13

1. اختبار تأثير قرارات التمويل في نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص

هذا التحليل يوضح علاقات التأثير بين قرارات التمويل الحكومية ونسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص. ويبين مدى قوة علاقة التأثير واتجاهها ومعنويتها. وكما في الجدول (10).

جدول (10) علاقة التأثير بين قرارات التمويل ونسب الاداء المالي

ت	النسبة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
1	الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص	220.98	-0.63	0.40	1.99	لا يوجد تأثير
2	اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات	178.42	-0.57	0.32	1.43	لا يوجد تأثير
3	الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي	7.22	0.70	0.50	12.94	وجود تأثير
4	الايراد الفعلي الى الايراد المقدر	0.53	0.93	0.91	184.99	وجود تأثير
5	التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي	19.97	-0.30	0.11	0.38	لايوجد تأثير

- ان قيمة معامل بيتا كانت سالبة لقرارات التمويل، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذه القرارات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
- ان نسب التغير في قرارات التمويل قد كانت (0.4)، وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة لقرارات التمويل الحكومية كانت أصغر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على عدم معنوية علاقة التأثير لقرارات التمويل في هذه النسبة.

2. اختبار تأثير قرارات التمويل في نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات

- ان قيمة معامل بيتا كانت سالبة لقرارات التمويل، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذه القرارات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
- ان نسب التغير في قرارات التمويل قد كانت (0.32)، وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة لقرارات التمويل الحكومية كانت أصغر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على عدم معنوية علاقة التأثير لقرارات التمويل في هذه النسبة.

3. اختبار تأثير القرارات المالية في نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي

- ان قيمة معامل بيتا كانت موجبة لقرارات التمويل، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذه القرارات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
- ان نسب التغير في قرارات التمويل قد كانت (0.50)، وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة لقرارات التمويل الحكومية كانت أكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على معنوية علاقة التأثير لقرارات التمويل في هذه النسبة.

4. اختبار تأثير قرارات التمويل في نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر

- ان قيمة معامل بيتا كانت موجبة لقرارات التمويل، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذه القرارات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
- ان نسب التغير في قرارات التمويل قد كانت (0.91)، وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة لقرارات التمويل الحكومية كانت أكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على معنوية علاقة التأثير لقرارات التمويل في هذه النسبة.

5. إختبار قرارات التمويل في نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي

- ان قيمة معامل بيتا كانت سالبة لقرارات التمويل، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذه القرارات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.
- ان نسب التغير في قرارات التمويل قد كانت (0.11)، وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة لقرارات التمويل الحكومية كانت أصغر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على عدم معنوية علاقة التأثير لقرارات التمويل في هذه النسبة.

مناقشة الفرضيات

من النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال الفرضيات المطروحة والتي سنوجزها فيما يلي:-

1. الفرضية الاولى : توجد علاقة ارتباط بين القرارات المالية ونسب الاداء المالي وكما يـأتي:-

- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص ، وهذا ما لا يثبت صحة الفرضية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، وهذا ما لا يثبت صحة الفرضية.
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر، وهذا يثبت صحة الفرضية.
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي، وهذا ما لا يثبت صحة الفرضية.

2. الفرضية الثانية : توجد علاقة تأثير بين القرارات المالية ونسب الاداء المالي وكما يأتي:-

- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص ، وهذا ما لا يثبت صحة الفرضية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، وهذا ما لا يثبت صحة الفرضية.

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر، وهذا يثبت صحة الفرضية.
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين قرارات التمويل ونسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي، وهذا ما لا يثبت صحة الفرضية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أدناه أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال الإطارين النظري والعملي، وكما يأتي:

1. قلة التخصيصات المالية الحكومية المخصصة للمديرية مجال البحث، مع الضعف في ايرادات النشاط الخدمي (التمويل الذاتي)، التي أثرت بشكل كبير على النشاط الخدمي، بسبب قلة مصادر التمويل لأستخدامها في الانفاق التشغيلي.
2. وجد الباحث أن هناك قلة في عدد الكادر الحسابي في شعبة الحسابات، وهذا يؤدي الى خفض مستوى الاداء المالي، وتوزيع المهام يكون كبيراً يدفع الموظف المالي الى بذل جهود كبيرة لأكمال مهامه، وكذلك الواجبات غير متساوي وتختلف بين موظف وآخر.
3. ضعف في مصادر التمويل ولا سيما ايراد النشاط الخدمي (التمويل الذاتي) للمديرية مجال البحث، والذي يعد من أهم مصادر التمويل، حيث لم تظهر هناك زيادة في الايرادات بالرغم من استمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تنفذها المديرية في الاقضية والنواحي بأسلوب تنفيذ العمل أمانة.
4. عدم وجود تدقيق على حسابات اجور جباية المجاري مع مديرية ماء محافظة ديالى بسبب الوصل المشترك مع المديرية أعلاه، وهذا يشكل صعوبة في معرفة المبالغ الحقيقية التي تحول المديرية شهرياً.
5. وجد الباحث عدم اعتماد الأسس العلمية في عملية التخطيط المالي لتقديرات الميزانية التقديرية سنوياً، وتقديمها نفسها دون تغيير كل عام الى المديرية العامة للمجاري والمحافظة حالياً بعد انتقال الصلاحيات المالية.

ثانياً: التوصيات

يعرض الباحث هذه التوصيات بناءاً على ما تم عرضه من استنتاجات مستندة الى الاطار النظري والعملي للبحث، وكما مبين في أدناه :

1. يوصي الباحث باستخدام الاساليب العلمية في اتخاذ قرارات التمويل على وفق خطة مالية مدروسة، حيث أنها ليست قرارات ارتجالية، لأنها تؤدي الى الفشل، وتؤثر بشكل سلبي على مستوى الاداء المالي للمديرية مجال البحث.
2. توفير التخصيصات المالية للمديرية مجال البحث من قبل المحافظة وحسب الميزانية التقديرية التي تعدها الادارة المالية، لأنها تمثل الاحتياجات الفعلية للأموال التي تحتاجها للاضطلاع بواجباتها لتقديم الخدمات للمواطنين، والقدرة على تغطية الانفاق التشغيلي.
3. مطالبة الحكومة المحلية بزيادة الانفاق على المشاريع الاستثمارية ، لأنها الحل المناسب لزيادة الايرادات للمديرية مجال البحث، وبالنتيجة حصولها على مصادر للتمويل الذاتي الذي يمكن الاعتماد عليه بدلاً من التخصيصات المالية الحكومية.
4. تشكيل لجنة من الشعب المالية في المديرية مجال البحث، لغرض التدقيق المستمر على قوائم اجور الجباية والسجلات والوصولات التي يقطعها الجباة مع مديرية ماء ديالى، للتأكد من دقة الاموال المحولة الى حسابات المديرية، لأغراض المسائلة والشفافية المالية.
5. يوصي الباحث باعتماد الاسس العلمية في عملية التخطيط المالي للميزانية التخمينية سنوياً، وحسب المتغيرات التي تطرأ على طبيعة الاحتياجات المالية لتغطية النفقات التشغيلية، وايضاً التغيرات في مصادر التمويل التي تحصل عليها المديرية مجال البحث.
6. الوقوف على مواطن القوة والضعف في الجوانب المالية، والمحاولة الجادة في معالجة الانحرافات عن الاهداف الرئيسية التي تحاول المديرية تحقيقها. من خلال القيام باجراء التحليل المالي سنوياً.
7. قيام المدير باشراك مسؤولي شعب الحسابات والتدقيق في صنع القرار المالي، لكي يكون القرار سليماً، لكونهم يمتلكون الخبرة العلمية والعملية في الجانب المالي.

References

Books

1. Al-Ali, Asaad Hameed (2013) "**Financial Management**", Wael Publishing and Distribution House, Third Edition, Amman, Jordan.
2. Al-Ardi, Jalil Kadhim (2013), "**Advanced Financial Management, Theoretical Concepts and Practical Applications,**" Dar Safaa Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan.
3.Al-Sakarneh, Bilal Khalaf (2009), "**Organizational and Administrative Development**", Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 1st Floor, Amman, Jordan.
4.Al-Sayyah, Abdul Sattar and Dr. Al-Amri, Saud (2007), "**Financial Management Theoretical Frameworks and Practical Cases"**, Wael Publishing and Distribution House, Third Edition, Amman, Jordan.
5. Al-Shawawra, Faisal Mahmoud(2013)**"Principles of Financial Management Theoretical Framework and Scientific Content"** Mu'tah University, Al-Masirah Publishing House, Amman, Jordan.
6. Al-Sheikh, Degla Abdul Hussein (2018) "**Accounting in non-profit units**" Al-Jazeera Printing and Publishing Office, first edition, Baghdad, Iraq.
7. Awad, Fathi Ahmad (2013), "**The Economics of Public Finance,**" Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, 1st Floor, Amman, Jordan.
8.Bin Habtoor, Abdulaziz Saleh (2009) "**Principles of Public Administration"** Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, 1st Floor, Amman, Jordan.
9. Bin Sassi, Elias & Qureshi, Yousef (2011) "**Financial Management (Financial Management**)" Wael Publishing & Distribution House, 2nd Floor, Amman, Jordan.
10. Graham, Andrew (2011) "**Public sector financial management for managers**", Kingston, Canada
11. Hammad, Tarek Abdel Aal (2011) "Government Accounting, Control of Public Money" University House, Alexandria, Egypt.
12. Khanfar, Muayyad Radi and Al-Matarna, Ghassan Falah (2011) "**Analysis of financial statements theoretical and practical approach**", Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 3rd floor, Amman, Jordan.
13. Taleb, Alaa Farhan and Al-Mashhadani, Iman Shihan (2011) "**Corporate Governance and Strategic Financial Performance of Banks"**, Safaa Publishing and Distribution House, 1st Floor, Amman, Jordan.
14. TAQA, M. & Al-Azzawi, Huda (2010) "**The Economics of Public Finance**" Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 2nd Floor, Amman, Jordan.

Thesis

1.Abdel-Rahim, Gamal Mohamed (2015), "**Measuring the Impact of Implementing the Egyptian Corporate Responsibility Index for Sustainable Development in Controlling Financial Performance with a Field Study on Egyptian Companies Listed in the Stock Exchange**." Ph.D. Dissertation, Philosophy in Accounting, Faculty of Commerce, Suez Canal University, Egypt.
2. Abdul Redha, Alaa Jamil (2014) "**Dimensions of strategic thinking and its implications in financial decisions,**" Master Thesis, College of Management and Economics, University of Baghdad.
3. Ahmed, Mayada Abdul-Hussein (2008) "**Evaluation of the efficiency of the use of financial allocations in non-profit government units**" Master Thesis in Accounting Science, College of Management and Economics, University of Baghdad.

4. Aljadba, Ali Hassan (2007) "**Measuring the possibility of applying the responsibility accounting system as a tool for monitoring and evaluating performance in the Palestinian government agencies / field study"**, Master Thesis, Accounting and Finance, Faculty of Commerce, Islamic University, Palestine.
5.Al-Mashhadani, Iman Shihan (2009), "**The Effect of Understanding Corporate Governance on Improving the Strategic Financial Performance of Banks / An Applied Study on a Sample of Private Iraqi Banks.**" Higher Diploma equivalent to Masters, Banking Major, Higher Institute of Financial and Accounting Studies, University of Baghdad.
6.Angeligue, Uwajeneza (2014) " **The effect of ratios analysis on business performance of manufacturing company/ Case study: Bralirwa Ltd.**" Degree of Master of business administration.
7.Daqak, Ahlam Fahd (2017) "**Evaluating the Financial Performance of Private Commercial Banks in Syria Using the Economic Value Added Model / EVA**", Master Thesis, Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama University, Syria.
8.Jaber, Fadi Hassan (2018), "**the role of the financial manager in the light of the relationship between the core capabilities and financial performance - an analytical study in the Iraqi market for securities**" PhD thesis, Business Administration Science, College of Management and Economics, University of Baghdad.
9.Jordan, Johan (2013) **" public financial performance management is South Africa : A conceptual approach"** degree Doctor of philosophy, public affairs, Economic and Management Sciences, University of Pretoria, South Africa.
10. Nadeem, Mariam Shukri Mahmoud (2013) **"Evaluation of Financial Performance Using Balanced Scorecard / Test Case Study at Royal Jordanian Airlines"**, Master Thesis, Accounting and Finance, Middle East University.
11. Naima, Bouzaydi Asia (2015) **"The Role of Financial Performance in Financial Decision Making in the Economic Institution"**, Master Thesis, Specialization in Foundation Finance, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Akli Mahendokaj University, Bouira, Algeria.
12. Nasrallah, K. Reda (2010) **"Evaluation of the policy of switching from self-financing to free sale of the General Company for the marketing of medicines and medical supplies (Kimadia) using some indicators of financial analysis,"** Higher Diploma, Hospital Administration, College of Management and Economics, University of Baghdad .
13. Zuhair, Chellal (2014), **"Prospects for Reforming the Algerian Public Accounting System for the Implementation of the State's Financial Operations**", Ph.D. Thesis, Organization Management, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, M'hamed Bouguerra University, Boumerdes, Algeria.

Journals & Periodicals & essay

1.(ACCA) the Association of Chartered Certified Accountants(2010)," **Improving public sector financial management in developing countries and emerging economies**", London, UK.
2.Al-Ameri, Saud Jayed and Al-Athari, Mohammed Amer (None) "**The impact of social responsibility on the financial performance of industrial companies / applied study**", Department of Accounting, Muthanna University.
3.Blackbaod (2011) " **Financial management of Not-for-profit organizations**" , USA., Internet.

4.IFAC, (International Federation of Accountants) (2012)," **Public Sector Financial Management Transparency And Accountability: The USE Of International Public Sector Accounting Standards**", New York, USA.
5.Mohammed, Omar Al-Sad Al-Hassan and Mohammed, Luqman Maarouf (2018), **"The Effect of Using Balanced Scorecard in Evaluating Financial Performance in Non-Profit Institutions / Case Study of Al-Basir International Charitable Organization-Sudan**".
6.Sarr, Babacar (2015) " **Assessing public sector performance in developing countries : Four essays on public financial management and public service delivery**" ,University Davergne- Clermont- Ferrand.
7.Southwick, Lawrence (2012) "**Economies of scale local government : General government spending**" , School of management University at Buffalo, Amherst, N.Y., USA.

Internet

1. Al-Akam, Mohammed Khudair (2018) **"Public Finance**" Syrian Virtual University.
2. Al-Mahayni, Mohammed Khalid (2013) "**Lectures in Public Finance**", National Institute of Public Administration, Preparatory Course.

Specificity of Government Financing Decisions and their Reflection in Financial Performance / Case Study in Diyala Governorate Sewerage Directorate

D.Abdalsalam Lafta Said

University of Baghdad / College of Administration and Economics

D.abdalsalam58@yahoo.com.+96 47714038637

Mohammed Abdul Majeed Abdul Ameer

Mohammedalsadi1973@gmail.com.+ 9647700159088

Received :18/8/2019 **Accepted:3/11/2019** **Published : April / 2020**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

The aim of this research is to study the extent of the impact of government funding decisions on the financial performance of the directorate of Diyala province. The research problem was based on the financial reality of the directorate, and the data were collected from the financial divisions, planning and follow-up, implementation, and engineers of the resident engineer departments. Demonstrate the impact of government funding decisions on financial performance. Using scientific methods in estimating their financial needs through the annual estimated budget. The use of financial analysis to assess the performance of the Directorate, for the purpose of assessing the financial situation of the Directorate of research. The research adopted financial analysis tools, a set of financial ratios, through which the funding decisions taken by the Directorate of Research will be evaluated, and during the five years between (2014-2018). The research also relied on statistical methods such as Pearson correlation coefficient, T-test and simple linear regression. The research concludes with a number of results, the most important of which are: the correlation and influence relationships between financing decisions and financial performance differed; some have a significant relationship, while others do not exist. Lack of government allocations. Weakness in revenue from service activity.

Key terms for research / government funding decisions